

تراجعت 4.2 % إلى 102.6 مليار ريال خلال 8 أشهر

السعودية: التحويلات الأجانب تتجه لأول تراجع سنوي منذ 12 عاماً

■ مجلس الوزراء: المملكة حريصة على استقرار سوق النفط

رحب مجلس الوزراء السعودي أمس الاثنين بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الجزائر الأسبوع الماضي بشأن تجديد إنتاج النفط وقال إنه يامل في المزيد من التعاون بين الدول المنتجة للنفط داخل منظمة أوبك وخارجها للحفاظ على مصالح المنتجين والمستهلكين.

وقال المجلس في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية «أكد المجلس حرص المملكة على استقرار السوق البترولية الدولية لما هو في صالح الدول المنتجة والوصول المستقلة والاقتصاد العالمي».

وأضاف البيان أن المملكة على استعداد «لمساهمة في أي عمل جماعي لتحقيق هذا الهدف» من ناحية أخرى قال مجلس الوزراء إن قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب الذي اقده الكونجرس يهدد قلق بالغ للمجتمع الدولي وإن من شأن إضعاف الحصانة السيادية التأثير سلباً على جميع الدول بما في ذلك الولايات المتحدة.

وأضاف أن مجلس الوزراء يامل «بأن تسود الحكمة وأن يتخذ الكونجرس الأمريكي الخطوات اللازمة من أجل تجنب العواقب الوخيمة والخطيرة التي قد تترتب على سن قانون جاستا».

على صعيد منفصل تراجعت تحويلات الأجانب في السعودية إلى الخارج خلال الأشهر الـ 8 الأولى من العام الجاري بنسبة 4.2% لتبلغ 102.6 مليار ريال، مقابل 106.8 مليار ريال خلال الفترة نفسها من العام الماضي، ووفقاً لتحليل أعدته وحدة التقارير في صحيفة «الاقتصادية»، فإن تحويلات الأجانب في السعودية تتجه إلى تسجيل أول تراجع سنوي لها خلال 12 عاماً، حيث كان آخر تراجع للتحويلات في عام 2004، عندما سجلت 36.1 مليار ريال، مقارنة بـ 38.1 مليار ريال في عام 2003، منخفضة حينها بـ 2 مليار ريال.

يأتي تراجع تحويلات الأجانب بسبب البرامج المختلفة لتوطين

«سعودة» العديد من الوظائف في القطاع الخاص، إضافة إلى المشكلات التي تتعرض لها بعض الشركات، خاصة في قطاع المقاولات، نتيجة ترشيد الإنفاق الحكومي تزامناً مع تراجع أسعار النفط، ما أدى في النهاية إلى إنهاء عقود عديد من العمالة الأجنبية. على الجانب الآخر، ارتفعت تحويلات الأجانب إلى الخارج خلال شهر أغسطس بنسبة 3% على أساس سنوي لتبلغ نحو 12.8 مليار ريال، مقارنة بـ 12.4 مليار ريال في نفس الشهر من العام الماضي، مرتفعة بنحو 406 ملايين ريال.

وبحسب التحليل، ارتفعت تحويلات الأجانب على أساس شهري خلال أغسطس الماضي، بنسبة 8%، حيث كانت

التحويلات 11.9 مليار ريال خلال يوليو 2016، مرتفعة بقيمة 967 مليون ريال. وكانت وزارة العمل قد أكدت لـ «الاقتصادية»، في وقت سابق، أن الأجانب في القطاع الخاص فقط يبلغون 8.7 مليون موظف حالياً، بخلاف 720 ألفاً عمالة منزلية، ونحو 72 ألفاً يعملون في القطاع الحكومي السعودي بإجمالي نحو 9.4 مليون أجنبي.

وبحسب هذه الأرقام، فإن متوسط التحويل الشهري للموظف الأجنبي خلال أغسطس 2016 يكون نحو 1366 ريالاً، إلى ذلك، ارتفع عدد السكان في السعودية إلى نحو 31.52 مليون نسمة بنهاية عام 2015، بنسبة نمو 2.4% عن عام 2014، حيث كان يبلغ 30.77 مليون نسمة،

ليرتفع عدد السكان بنحو 751 ألف نسمة، بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية. وبحسب هذه الإحصاءات، فإن نصيب المقيم في السعودية يكون نحو 1235 ريالاً من هذه التحويلات في شهر يونيو 2016، وارتفعت تحويلات الأجانب خلال العام الماضي 2015 إلى 156.9 مليار ريال، مسجلة زيادة نسبتها 2.3% بما يعادل 3.6 مليار ريال عن مستوياتها في عام 2014 البالغة 153.3 مليار ريال.

وتعد تحويلات الوافدين خلال 2015 هي الأعلى سنوياً على الإطلاق، فيما بلغت تحويلات الأجانب نحو 1.5 تريليون ريال خلال 22 عاماً.

■ الأسهم تستبق تعويم الجنيه وتقفز 3%

بحل أزمة الدولار التي تسببت في خروج عدد كبير من المستثمرين الأجانب من السوق المصرية خلال الفترات الماضية. ووفقاً للبيانات الصادرة عن البورصة المصرية، فقد ربح رأس المال السوقي للأسهم المغيرة بالبورصة المصرية حتى منتصف تعاملات جلسة اليوم، نحو 5.7 مليار جنيه بنسبة ارتفاع تقدر بنحو 2.93%، بعدما وصل إلى نحو 410.5 مليار جنيه مقابل نحو 404.8 مليار جنيه بنهاية تعاملات جلسة الخميس الماضي.

وعلى صعيد المؤشرات، فقد ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية «إيجي إكس 30»، بنسبة 2.93% بما يعادل نحو 231 نقطة بعدما وصل بحلول منتصف جلسة اليوم إلى مستوى 8112 نقطة، مقابل نحو 7881 نقطة في إغلاق تعاملات الخميس الماضي. وعلى صعيد الأسهم الصغيرة والمتوسطة فقد سجل مؤشر «إيجي إكس 70» مكاسب تقدر بنحو 1.18% مضيقاً نحو 4 نقاط بعدما ارتفع من مستوى 351 نقطة في إغلاق تعاملات الخميس الماضي ليصل في الوقت الحالي مستوى 355 نقطة.

وامتدت المكاسب إلى المؤشر الأوسع نطاقاً «إيجي إكس 100» والذي ارتفع بنسبة 1.25% تعادل نحو 10 نقاط، بعدما ارتفع من مستوى 790 نقطة في إغلاق تعاملات الخميس الماضي ليصل إلى مستوى 800 نقطة في الوقت الحالي.

مصر: ارتفاع احتياطات النقد الأجنبي إلى 19.592 مليار دولار بنهاية سبتمبر

قال البنك المركزي أمس الاثنين إن احتياطي مصر من النقد الأجنبي ارتفع إلى 19.582 مليار دولار في نهاية سبتمبر أيول من 16.564 مليار دولار في نهاية أغسطس.

وتأتي لفرة الاحتياطات الأجنبية للبلاد 3,028 مليار دولار خلال سبتمبر أيول في وقت تشهد فيه مصر فورة تكهنات محمومة بتعويم وشيك للجنيه. وأوردت صحف اقتصادية تكهنات بنوك استثمار ومحليتها بخفض الجنيه إلى ما بين 11.5 و12.5 جنيه هذا الأسبوع.

ولم يخض المركزي في أي تفاصيل عن موارده زيادة الاحتياطي الأجنبي. ولم يتسن على الفور لرويترز الاتصال بالبنك للتحقيق.

لكن مصر تلتفت في سبتمبر أيول مليار دولار من قرض قيمته ثلاثة مليارات دولار يقدمه البنك الدولي على مدى ثلاث سنوات بهدف دعم برنامج الإصلاح الحكومي. وقال وزير المالية المصري عمرو الجارحي في تصريحات صحفية في سبتمبر أيول إن بلاده تجري مفاوضات مع السعودية للحصول على دعم مالي في صورة ديعة فيمتها بين مليارين وثلاثة مليارات دولار. ولم يتم الإعلان رسمياً حتى الآن عن وصول أي من تلك المبالغ إلى مصر.

وكانت مصر تمتلك نحو 36 مليار دولار من احتياطي النقد الأجنبي قبل ثورة 2011 التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك. وقال هاني جنيته من بلتون المالية «تكوين احتياطي أجنبي كبير هو خطوة استباقية للمركزي يلعب بها على نفسية المتعاملين في السوق السوداء قبل تخفيض أو تعويم العملة».

ويؤمك البنك المركزي بترشيد احتياطاته الدولية من خلال مبيعات أسبوعية منتظمة ليحافظ على الجنيه قوياً بشكل مصطنع عند 8.78 جنيه مقابل الدولار.



البنك المركزي المصري

ويشهد الجنيه هبوطاً مطرداً في السوق السوداء. وقال خمسة متعاملون السوق الموازية يوم الاثنين إنهم باعوا العملة الأمريكية بأسعار في نطاق 13.80-14.40 جنيه مقارنة مع 13.40 جنيه للدولار الخميس الماضي.

وتتصاعد الضغوط على البنك المركزي المصري من أجل تخفيض قيمة العملة في الوقت الذي تصارع فيه مصر من أجل إعاش الاقتصاد الذي تضرر من اضطرابات سياسية وأمنية أدت إلى عزوف السياح والمستثمرين الأجانب وهما مصدران مهمان للعملة الصعبة.

وقال أحد مستوردي الأجهزة الكهربائية لرويترز اليوم «قمت بشراء 150 ألف دولار على سعر 13.73 جنيه و93 ألف دولار على 14 جنيه. المعروض من الدولار شحيح جداً في السوق».

ويرى خبراء اقتصاد أنه لا

على أسهم المؤشر الرئيسي، الذي أضاف أكثر من 230 نقطة خلال الجلسة.

وعاد المؤشر الرئيسي ليتجاوز مستوى الـ 8 آلاف نقطة، وسط توقعات بتحسن أداء جميع

المؤشرات خلال الجلسات المقبلة. وربط متعاملون بين الارتفاعات القياسية التي سجلتها مؤشرات البورصة المصرية وبين الحديث المنار حول اتجاه البنك المركزي المصري نحو تعويم الجنيه مقابل الدولار، وهو ما يأتي في إطار السيطرة على سوق الصرف وضرب كبار تجار العملة، ووقف المضاربات العنيفة على الدولار

التي تسببت في أن يفز سعر صرف الدولار إلى ما يقرب من 14 جنيه في تعاملات صباح الاثنين. وتشير التعاملات إلى اتجاه المستثمرين العرب والأجانب والصناديق والمؤسسات نحو شراء، خاصة مع موجة تهاؤل

طهران تبيع أول شحنتي نفط وغاز لشركتين بريطانيتين إيران توقع أول عقودها النفطية الجديدة مع شركة محلية



شركة النفط الوطنية الإيرانية

تقلت وكالة فارس للأنباء عن العضو المنتدب لشركة النفط الوطنية الإيرانية التي تديرها الدولة قوله أمس الاثنين إن الشركة ستوقع أولى عقودها الجديدة للنفط والغاز مع شركة محلية يوم الثلاثاء.

وقال علي شاردور العضو المنتدب للشركة «نما ستوقع شركة النفط الوطنية الإيرانية عقداً مع ستاد إيراني فرعان أمام بموجب نظام عقود النفط الجديد لتطوير المرحلة الثانية من حقل باران وعقوداً لاستخراج النفط المعزز والحسن بحقل كوبال القطفي».

وقالت وكالة تسنيم الإيرانية للأنباء إن قيمة العقود الجديدة 2.5 مليار دولار. وشاردور نائب مدير الشؤون الدولية في شركة النفط الوطنية الإيرانية أمس الاثنين أن إيران باعت أول شحنتين إحداهما من الغاز الطبيعى المكثف والآخرى من النفط الخام لشركتين بريطانيتين.

وتقلت وكالة مهر للأنباء شبه الرسمية عن قمصري قوله «جرى تسليم شحنة مليون طن من الغاز الطبيعى المكثف لبي.بي.»

وأضاف قمصري «باعت شركة النفط الوطنية الإيرانية حتى الآن شحنتين من النفط الخام والغاز المكثف لشركتين بريطانيتين «دون الإفصاح عن اسم الشركة النائية، وتبحث إيران عن عملاء للنفط والمكثفات مع سعيها لتعزيز مستويات الإنتاج والتصدير منذ رفع العقوبات الدولية في يناير كانون الثاني».

وتابع القمصري أن مفاوضات جارية لتوقيع عقد طويل الأجل بين الشركة الإيرانية وبي.بي وروبال دانش شل.

ليبيا.. صراع السلطة يعرقل ثروة بـ 67 مليار دولار



الصراع يشوش خيارات رفع الحظر عن الثروة الليبية

وقال حاتم الغربي المتحدث باسم الحكومة في شرق ليبيا لرويترز إن أي قرار يتخذه المجلس الرئاسي غير قانوني، ولا يعترف به وبالتالي فإن الرئيس الجديد للجنة المتكفة بإدارة الصندوق السيادي غير قانوني.

وقالت كلير ديفيدسون وهي متحدثة في لندن تمثل المؤسسة الليبية للاستثمار الخاضعة لإدارة اللجنة التوجيهية إن الحاجة دعت لتشكيل اللجنة التي عينتها الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة، للتحيلة دون «التحركات المارقة»، أو أي محاولات غير مشروعة للسيطرة على المؤسسة الليبية للاستثمار وأصولها.

وقال بريش إنه رفض التعاون مع فريق التسليم الذي حضر إلى مكاتب المؤسسة الليبية للاستثمار في طرابلس، لتفسير عمل اللجنة قائلاً لهم «إذا قالت المحكمة نعم إنها (اللجنة التوجيهية) قانونية، فإنتي ساكوم بتسلم مهام العمل بكل سرور وساعلي نفسي من أي مسؤوليات».

وأضاف «طللت أذهب إلى مكنتي... وفي النهاية جاءت الميليشيات التي تحرس المبنى إلى وقالوا «نديتا تعليمات من المجلس الرئاسي بأن عليك أن تغادر مكنتك... ومن ثم طردوني».

وقال بريش الذي كان يتحدث مع فرانسيس فخم بالقرب من وسط طرابلس إن الواقعة كانت سلمية تماماً. وأضاف أن اللجنة لن يكون باستطاعتها عمل الكثير، نظراً لأن غالبية أصول المؤسسة الليبية للاستثمار مازالت عمدة ومزاول توقيعه مطلوباً لأي تحويلات لأصول

تعيين الرئيس وتقول اللجنة إن بريش أعاد تعيين نفسه بشكل غير قانوني بعد استقالته من منصب رئيس مجلس إدارة المؤسسة في 2014 وأنه ليس لديه الحق في التوقيع على أي مدفوعات، ويقول بريش إنه ترك المنصب مدة 10 أشهر بعد أن واجه مشكلة قانونية، مضيفاً إن المجلس الرئاسي يفكر إلى السلطة اللازمة لاستبداله.

ويؤكد بريش أيضاً أن تعيين اللجنة قد يعرقل جهوداً لاستعادة الأموال عبر التفاوض الدولي، ويفوض محاولاته للتصالح مع فرانشيس ديفيدسون إن القضايا المرفوعة على جولدمان ساكس وسوسيتيه جنرال ليست على جولدمان

واستضافات اللجنة التوجيهية مؤخر اجتماعاً لمدبرين من طرابلس ومالطا في تونس قالت إنه أول اجتماع متكامل بحق وكامل الحضور للصندوق منذ 2014، ولم يتم دعوة بريش للحضور.

قد يصبح الصراع الذي طال أمده على صندوق الثروة السيادية الليبي البالغة قيمته 67 مليار دولار أكثر تعقيداً مع سعي الأطراف المتناحسة على رئاسته لعرقلة محاولة من الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس للسيطرة على الصندوق.

وتخضع المؤسسة الليبية للاستثمار لعقوبات الأمم المتحدة منذ الإطاحة بمعمر القذافي في 2011. ومدد مجلس الأمن العقوبات حتى يوليو 2017 فيما يقول دبلوماسيون إنهم يريدون رؤية حكومة مستقرة في ليبيا قبل تخفيف العقوبات.

والمؤسسة الليبية للاستثمار هي واحدة من عدة مؤسسات انقسمت بعد تشكيل حكومتين وبرلمائيتين متنافستين عام 2014 في طرابلس وشرق ليبيا. وفي الوقت الحالي تسعى حكومة تشكلت باتفاق توسطت فيه الأمم المتحدة إلى توحيد الفضائل الليبية والسيطرة على المؤسسة الليبية للاستثمار.

وماذا يتنازعون؟ يقول المتنازعون على الصندوق إن أصوله ومصارحه معرضة للخطر إذا أدارها الأشخاص الخطأ، والاقتصاد الليبي في حالة انهيار وقد يكون الصندوق في نهاية المطاف مصدراً مهما للتحويل في البلد الذي مرزقه الحرب.

وفي الشهر الماضي عينت حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة لجنة مهمتها الإشراف على الصندوق بما في ذلك دعاوى قيمتها 3.3 مليار دولار رفعها الصندوق أمام محاكم لندن، سعياً لاسترداد أموال من بنكي جولدمان ساكس وسوسيتيه جنرال.

لكن عبد الحجد بريش الذي عين رئيساً لمجلس إدارة الصندوق في طرابلس عام 2013 بقاوم جهود اللجنة للتحقيق جانباً. وقال بريش «لدينا مزيج غير متجانس بالمرّة، وضع فوضوي يتكرر في الكثير من الكيانات الحكومية الأخرى... لا ينبغي أن تضع وقتنا في هذا».

والبغ رويترز في طرابلس أنه أقيم دعوى قضائية أمام المحاكم للطعن في تعيين اللجنة المكلفة بالإشراف على الصندوق. ويقول بريش إن اللجنة غير شرعية لأن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني لم يبق بعد موافقة البرلمان الموجود في شرق البلاد.

وقال بريش إن رئيس المؤسسة الليبية للاستثمار المناهضة للحين حديثاً فوزي عمران فرانشيس أقيم دعوى موازية ضد اللجنة. ولم يتسن على الفور الحصول على تعليق من فرانشيس مجلس رئاسي